المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 26-09-2006
الصفحـات : 45
العـــدد : 12416
المسلسل : 316

فيما قام بقطع الأشجار وتغيير معالم وحدود المُخطط

الجهات الأمنية تتدخل لإيقاف مستثمر حاول الاعتداء على أوقاف مملوكة وأكثر من ٣٥٠ شخصاً حاولوا منعه في الطائف

مُلاك المُخطط لـ(الجزيرة): نملك حساً أمنياً دفعنا لعدم إثارة الأمر وأبلغنا الأمن من أجل كف اعتدائه

محمد العوفي

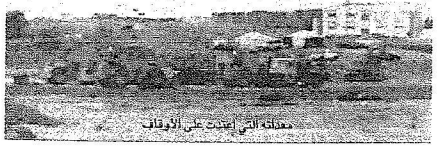
معدات التي إعتدت على الأوقاف

المرحوم العوفي

المصـــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 26-09-2006
الصفحـات : 45
العـــدد : 12416
المسلسل : 316

المستثمر منح أقاربه قطع أراضٍ بموجب أوراق تملك منه

□ الطائف - متابعة
وتصوير - فهد سالم الشبيتي:

تدخلت الجهات الأمنية بمحافظة الطائف لإيقاف أحد المستثمرين من رجال الأعمال بعد تعديه على أوقاف مملوكة، حيث قام بقطع الأشجار وغير معالم الحدود للمخطط الذي يملكونه وأنشأ عقوماً ترابية في وسط الطريق الذي تمكن من سفلتته منعاً لدخول السيارات إليه وقد زاد في المعدات من قبل البلدية رغبةً في التوسع للاستيلاء على بقية أجزاء الأوقاف التي هي عبارة عن مخطط خاص بقبيلة عوف من ثقيف والمُسمى بمنطقة المدرج وسراحه ويضم جبل المنظر ويقع في بداية الطريق لجنوب الطائف خلف مخطط العنود حيث يملكونها بموجب حجج ووثائق شرعية منذُ مئات السنين منها ما هو صادر من محكمة مكة المكرمة علم ١١٧١هـ والحجة الثانية صادرة من محاكم الطائف عام ١٣٠٣هـ خلال ولاية شرعية وبختم وتوقيع من قُضاتها.

المستثمر يملك مخططاً بالقرب من هذه الأوقاف وأنهى عملية البيع فيه إلا أن أطماعه هو وبعض من يعينه أرادت أن تزيد حيث حاول التعدي على الأوقاف أكثر من مرة وكان آخرها عندما أحضر المعدات وبدأ في قطع الأشجار وتغيير معالم المخطط، حيث استولى أولاً على الجزء الشمالي من الأوقاف المُسماة بالمدرج وسراجه وجبل المنظر والشعب الأحمر التي كانت ستكون له أكثر من ٤٠٠٠ قطعة وقد تجمع أكثر من ٣٥٠ شخصاً من القبيلة بأوقافهم محاولين منع المستثمر من التطاول على أملاكهم والاستيلاء عليها حيث قاموا بنصب خيمة لهم بالموقع لا يغادرونها مُطالبين بإيقاف المستثمر وإيقاف معداته التي أخذت تبطش وتُصر على الاستيلاء لحين مباشرة الجهات الأمنية مُمثلةً في مركز شرطة النزهة عن طريق دورياتها وبعض الدوريات الأمنية حيث تمكنوا من إيقاف التطاول على المخطط من قبل وكلاء المستثمر لحين النظر والتأكد من وضعيته ومنع حدوث فتنة بعد أن استلموا المعدات حيث ظلت تباشر الدوريات المراقبة والمتابعة لعدم تطور المشكلة فيما لا زال ملاك المخطط من القبيلة باقين في خيمتهم التي نصبوها لحين أن تتم إزالة المعدات وتخليصهم من اعتداء المستثمر والذي أفادت البلدية بأنه لا توجد له تصاريح للقيام بمثل هذا العمل وانه لا يملك ما يُفيد بأنه صاحب هذا الموقع سوى أنه حاول التعدي والتوسع فيما علمت (الجزيرة) بأن المستثمر وشركاءه قاموا في وقت سابق بوضع بتر تجاوز بها في أملاك القبيلة التي تملك الموقع الذي دفع الأهالي لتقديم شكوى ضده بلدية شرق الطائف لحين أن اجتمعت اللجنة ودرسوا الصك الذي يزعم به المستثمر بأنه يملك المواقع التي اعتدى عليها وخرجوا بأن الصك به مسميات غير معروفة لدى اللجنة والمندوبين ولا يعتمد على الصورة في التطبيق حيث مُطالبين بإيقاف المستثمر وإيقاف معداته لحين مباشرة الجهات الأمنية مُمثلةً في مركز شرطة النزهة عن طريق دورياتها وبعض الدوريات الأمنية حيث تمكنوا من إيقاف التطاول على المخطط من قبل وكلاء المستثمر لحين النظر والتأكد من وضعيته ومنع حدوث فتنة بعد أن استلموا المعدات حيث ظلت تباشر الدوريات المراقبة والمتابعة لعدم تطور المشكلة فيما لا زال ملاك المخطط من القبيلة باقين في خيمتهم التي نصبوها لحين أن تتم إزالة المعدات وتخليصهم من اعتداء المستثمر والذي أفادت البلدية بأنه لا توجد له تصاريح للقيام بمثل هذا العمل وانه لا يملك ما يُفيد بأنه صاحب هذا الموقع سوى أنه حاول التعدي والتوسع فيما علمت (الجزيرة) بأن المستثمر وشركاءه قاموا في وقت سابق بوضع بتر تجاوز بها في أملاك القبيلة التي تملك الموقع الذي دفع الأهالي لتقديم شكوى ضده بلدية شرق الطائف بسحبه للمعدات التي كانت تثيرنا في بقائها على الرغم من أنه قام بقطع الأشجار الكثيفة بالمخطط كما تمكن من تغيير بعض معالمه وكانه يتسارع في التوسع دون أن يكون هناك تحرك عاجل من قبل البلدية التي هي على دراية بالأمر وما يقوم به هذا المستثمر والذي اتضحت أطماعه مؤكداً بأنهم يملكون حججاً موثقة على الرغم من أن المستثمر حاول إحضار صك إلا أن البلدية والمحافظة رفضته وأقرت بعدم قبوله كونه صورة وبه مسميات غير معروفة ولا يمكن التطبيق عليها وكان ذلك في عام ١٤٠٧هـ مُشيراً إلى أن المستثمر عاد مرةً أخرى لممارسة تصرفاته ومحاولة توسعه وذلك منذُ أكثر من ٥ أشهر.

ولفت إلى أن الحجج الخاصة بأوقافهم محجوزة في بيت مال المسلمين وذلك لوجود خلاف كان سابقاً بين أفراد القبيلة وذلك بموجب صك صدر عام ١٣٨٧هـ والذي يقضي بإبقاء الحجتين لدى مأمور بيت مال المسلمين حتى يتفق المستحقون على بقائها على ثقة منهم مُبيناً بأنه وبعد ٤٣ سنة من الخلاف بين أفراد القبيلة تم جمع شملهم واتفقوا على استلام الحجج وإدارة الوقف ورفع الضرر عن المستحقين وقال مرحوم العوفي: تقدمنا بعدها لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز -يحفظه الله - بطلب لتمكيننا من استلام الحجج الموجودة في بيت مال المسلمين وفقاً لتأكيد المرسوم الملكي للملك عبد العزيز - طيب الله ثراه - في عام ١٣٥٢هـ والذي يؤكد حجتنا ويؤيدها ولا زال الأمر تحت النظر حتى الآن مُناشداً التكرم بسرعة إنهاء إجراءات الحجج وتسلمها من أجل المحافظة على أوقافهم وسد ذريعة المطامع والاعتداءات على أوقافهم والتي تتكرر بين الفينة والأخرى.

ويقول (محمد سالم العوفي): لقد تعرضت أوقافنا لعدة اعتداءات وكان منها الخطأ الذي ارتكبته بلدية الطائف عام ١٣٩٦هـ حيث قامت بتطبيق منحة على الجزء الشرقي من الوقف والمُسمى بالسير الأمر الذي دفعنا لتقديم شكوى آنذاك لمقام الملك خالد بن عبد العزيز -يرحمه الله- والذي أمر بتكوين لجنتين انتهت بإصدار قرار تضمن ثبوت الخطأ من البلدية في تطبيق المنحة على أراضينا لحين أن تكررت الاعتداءات حالياً من قبل المستثمر والذي أحضر معدات رَاغباً في التوسع كون مخططه الذي يملكه بجانب أوقافنا وصدرت الأوامر بإيقافه إلا أنه لم يمتثل متمنياً من وزير الشؤون البلدية والقروية

المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 26-09-2006 العـــدد : 12416
الصفحـات : 45 المسلسل : 316

صاحب السمو الملكي الأمير متعب بن عبد العزيز التدخل وذلك بمساءلة البلدية في الطائف عن مخططهم والذي يحتوي على أكثر من ٤٠٠٠ قطعة وعدم تحركه بأي إجراء رسمي يُنهي مثل هذه الاعتداءات.

فيما يؤكد (عوض بن بداح العوفي) بأن بقاءهم في أملاكهم على وضعهم الحالي مرهون بتوقف معدات الخاصة بالمعتدي وقال: نستغرب ما يقوم به هذا المستثمر من منحه بعض القطع لأقاربه والذين يحاولون استخراج صكوكاً عليها وعند مساءلتهم عن ذلك يفيدون بأنه منحهم ورقة تملك مُشيراً إلى أن الحجج التي يملكونها على أوقافهم ثابتة وخالية من التزوير وأنها مؤيدة من قبل الملك عبد العزيز – طيب الله ثراه – ويملكون ما يثبت ذلك.

يُذكر أن رئاسة القضاء كانت قد أكدت في عام ١٣٦١هـ بأن الحكومة أعلنت أكثر من مرة بأنه لا تُسمع دعوة في أي أمر مضى قبل سنة ١٣٤٣هـ ويدخل في ذلك دعاوى الأوقاف وكل أمر مضى قبل ذلك بأمر شرعي أو بإمضاء ممن بيدهم السلطة وجهته تبقى كما كان وأن محاكمنا ممنوعة في النظر وسماع الدعوى في شيء من ذلك كما أن جلالة الملك عبد العزيز – طيب الله ثراه – كان قد وجه من خلال مرسوم ملكي بأن جميع الإعلامات والحجج الشرعية ووضع اليد السابقة من عام ١٣٤٣هـ ممنوع المحاكم الشرعية النظر فيها.